الفصل التاسع عشر

مجلس شورى القوانين

من الواجب أن نقول كلمة عن المجلس الذي كان بمثابة الهيئة التشريعية الممثلة للبلاد في ذلك العهد؛ وهو مجلس شورى القوانين، ويجدر بنا أن نبادر بالقول: إن هذا المجلس لم يكن يمثل الأمة تمثيلًا نيابيًّا صحيحًا، فقد كان مؤلفًا من ثلاثين عضوًا منهم أربعة عشر عضوًا تعينهم الحكومة، وفيهم الرئيس وأحد الوكيلين، وأعضاء منتخبون وعددهم ستة عشر، ومنهم أحد الوكيلين، وكان انتخابهم على ثلاث درجات؛ إذ كان مجلس المديرية هو الذي يتولى انتخاب عضو مجلس شورى القوانين عن المديرية ذاتها، ولم يكن لهذا المجلس سلطة قطعية فيما يعرض عليه من الشئون، ولكنه مهما يكن نظامه وسلطانه فإن له صفة رسمية جعلت له شأنًا يرتبط بحالة البلاد السياسية، والكلام عنه يكمل تصوير العصر الذي نكتب عنه.

ويمكننا أن نلخص تاريخه في ثلاثة أدوار تعاقبت عليه.

الدور الأول

هو دور الخضوع والاستسلام، ويبتدي منذ إنشائه سنة (١٨٨٣م)، ثم يستمر حتى سنة (١٨٩٢م)، وقد بقي موقفه طول هذه السنوات سلبيًّا محضًا، ولم تبد منه ظواهر تدل على الحياة والوجود، ولم يكن له أي أثر في تطور الحوادث؛ بل لم يسمع له صوت ما في الأحداث الجسام التي تعاقبت على البلاد في ذلك الحين.

الدور الثاني

ثم تغير موقفه منذ سنة (١٨٩٢م) بتأثير تطور الأفكار وتنبهها، فأخذت تدب فيه بعض ظواهر الحياة، ووقف من الاحتلال غير مرة موقف المعارضة، ففي جلسة (٢٠ ديسمبر سنة ١٨٩٢م) رفض مناقشة ميزانية سنة (١٨٩٣) التي أعدها المسيو إلوين بالمر المستشار المالي البريطاني، بحجة أنها لم تعرض عليه قبل الموعد المحدد

لصدورها بوقت كاف يسمح بفحصها، ومع أن القرار لم يمنع الحكومة من إصدار الميزانية طبقًا للقانون النظامي القديم، إلا أن فيه معنى الاحتجاج على الحكومة، ولم يكن هذا مألوفًا من قبل في هيئة المجلس.

وفي (ديسمبر سنة ١٨٩٣) ظهرت في المجلس حركة استياء من اتصال المعتمد البريطاني ببعض أعضائه، ورفض اعتماد نفقات جيش الاحتلال في ميزانية سنة (١٨٩٤م)، ومقدارها (٨٥,٠٠٠) جنيه، فكان هذا القرار بمثابة احتجاج على بقاء جيش الاحتلال، وقد ساء هذا القرار الصحف الإنجليزية وصنائع الاحتلال في مصر، فردت الحكومة على ملاحظات المجلس ردًّا كان بمثابة انتصار لوجهة نظره؛ إذ إنها أعربت عن مشاركتها إياه في إحساساته الوطنية، وأبانت أن المبلغ الذي كانت تؤديه الخزانة المصرية لجيش الاحتلال إلى سنة (١٨٨٥م) وهو (٢٠٠,٠٠٠) جنيه في السنة خفض بالتدريج إلى (٨٥,٠٠٠) جنيه، وأن الحكومة تؤمل أن هذا المبلغ يخفف تدريجيًّا حتى يمحى بالكلية اعتمادًا على عهود ووعود دولة بريطانيا العظمى القاضية بالجلاء عن القطر المصري[١].

ودل تقرير المجلس عن ميزانية سنة (١٨٩٤م) على ظهور روح جديدة من الحياة والشعور بالواجب؛ إذ تعرض لحالة البلاد الاقتصادية، وألمح إلى ما يثقل كاهل الأهلين من أعباء الديون، فكان تقريره أبلغ رد على أنصار المحتلين فيما ادعوه من أن الاحتلال قد جاء للأهلين باليسر والرخاء.

وفي (ديسمبر سنة ١٨٩٤م) اعترض على بعض ما قررته الحكومة في ميزانية سنة (١٨٩٥م)، ورفض اعتماد مصاريف جيش الاحتلال، وانتقد سياسة الحكومة في التعليم، وفي ديسمبر من السنة التالية وقف بالنسبة لمصاريف جيش الاحتلال موقفه في السنوات الماضية.

---

(١) تقرير الحكومة الذي تلاه رياض باشا في مجلس شورى القوانين بجلسة ٢٣ ديسمبر سنة (١٨٩٣م).

وفي (إبريل سنة ١٨٩٦م) قرر الاحتجاج على الحكومة لعدم أخذها رأي المجلس أو الجمعية العمومية في تقريرها مبلغ خمسمائة ألف جنيه؛ لإنفاقها على حملة دنقلة التي قررتها في تلك السنة.

وفي (ديسمبر سنة ١٨٩٦م) كان موقفه بالنسبة لمصاريف جيش الاحتلال أصرح من موقفه في السنوات الماضية؛ إذ ورد عنها في تقرير اللجنة المالية الذي أقره عن ميزانية سنة (١٨٩٧م) ما يأتي:

«مقدر لمصاريف جيش الاحتلال مبلغ (٨٤٨٢٥) جنيهًا، واللجنة لا ترتاب مطلقًا في أن الحكومة عظيم الثقة بأمانة جيشها وكفاءته، وباستعداده الذي برهن عليه في كل المواقع التي دُعي إليها، وباستتباب الأمن في داخلية البلاد وأطرافها مما لا يدعو للاستعانة بجيش أجنبي، ولذا فهي ترى عدم المصادقة على المبلغ المقرر لهذه المصاريف». فكان هذا القرار بمثابة احتجاج من الهيئة البرلمانية القائمة في البلاد ضد الاحتلال، واستمر موقفه من مصاريف جيش الاحتلال على هذا النحو في السنوات التالية.

وفي (ديسمبر سنة ١٨٩٩م) نظر في ميزانية سنة (١٩٠٠م) وفيها مبلغ (٤١٧) ألف جنيه نفقات عجز إيرادات السودان عن مصروفاته، فقرر التصديق على هذه النفقات «باعتبار أن بلاد السودان جزء متمم لمصر غير منفصل عنها بحال من الأحوال، فكان هذا القرار بمثابة توكيد لاتصال السودان بمصر وعدم الاعتراف باتفاقية ١٩ يناير سنة (١٨٩٩م).

وكان يتولى رياسة المجلس منذ (نوفمبر سنة ١٨٩٩م) إسماعيل باشا محمد[1]، وهو من خاصة أصدقاء مصطفى كامل وأنصاره، وكانت تربطهما روابط الود الأكيد، يدل على ذلك حضوره حفلة مدرسة مصطفى كامل في (فبراير سنة

(١) بقي يتولى رياسة المجلس إلى أن توفي في (٧ إبريل سنة ١٩٠٢م) وخلفه عبد الحميد باشا صادق الذي شغل هذا المنصب حتى استقال في (٣٠ يناير سنة ١٩٠٩م).

١٩٠٢م) كما تقدم بيانه (ص١٦٤)، فكانت رئاسته حافزة روح المعارضة في المجلس، وبدت هذه الروح فيما طلبه من الحكومة في (ديسمبر سنة ١٩٠٠م) لمناسبة عرض مشروع الميزانية، وتتلخص هذه المطالب فيما يأتي:

أولًا: زيادة المبلغ المخصص لوزارة المعارف، وقد لفت المجلس نظر الحكومة إلى ما وصل إليه فساد البرامج وسد أبواب المدارس في وجوه المتعلمين، والبحث في الأسباب التي دعت لاستعفاء الكثيرين من المدرسين.

ثانيًا: زيادة ما خصص للمحاكم الشرعية.

ثالثًا: طلب المجلس من الحكومة أن تدرج في ميزانية السنة المقبلة إيرادات ومصروفات السودان.

رابعًا: طلب ألا تنقص المصروفات والمرتبات المتعلقة بالكسوة والمحمل إن لم يمكنها زيادتها.

وقد طلب أيضًا من ناحية أخرى مراعاة حرية الحجاج الشخصية في ذهابهم إلى الأقطار الحجازية وإيابهم منها، وإلغاء احتكار المؤن التي تباع عليهم في المحاجر الصحية.

وفي سنة (١٩٠١م) اختلفت الحكومة في أمر الدكريتو الصادر في (إبريل سنة ١٩٠١م) بربط رسوم على الخيوط والمنسوجات والأقمشة القطنية المصنوعة بالقطر المصري، واحتج على إصدار هذا الدكريتو دون مباحثة الجمعية العمومية وإقرارها، مستندًا في ذلك إلى المادة (٣٤) من القانون النظامي التي توجب تصديق الجمعية العمومية على كل ضريبة أو أموال أو رسوم على عقارات أو أشخاص، وقد أجابت الحكومة على هذا الاحتجاج بأن المادة المذكورة لا تنطبق على هذه الرسوم، وأنها تنصرف إلى الضرائب على العقارات فقط، واستشهدت بنصها الفرنسي، وطلبت في الوقت نفسه أن يستبدل بالمادة (٣٤) من القانون النظامي النص التفسيري الوارد في

ردها، ورد المجلس على هذا الجواب ردًّا سديدًا ختمه بقوله: «يرى المجلس أنه ليس من اختصاصه النظر في هذا المشروع ويتجنب الدخول في موضوع تبديل أو تغيير المادة (٣٤) وكل مادة في القانون النظامي؛ لأن ذلك من حقوق الجمعية العمومية».

وقد اعتبر (اللواء) هذا الموقف حسنة في تاريخ مجلس شورى القوانين.

الدور الثالث: دور التراجع

ولكن المجلس قد تراجع تحت تأثير حملات اليأس التي كانت تنشرها الصحف الموالية للاحتلال، وإبرام الاتفاق الإنجليزي الفرنسي في (إبريل سنة ١٩٠٤م)، فأخذ يجنح للخضوع والاستسلام للاحتلال، وابتغاء الزلفى لديه؛ فمن ذلك أنه صدق على ميزانية سنة (١٩٠٥م) في صيغة شكر للحكومة، فانتقده مصطفى كامل في لواء (١٣، ١٤ ديسمبر سنة ١٩٠٤م)، إذ قال: «إنَّ أعضاء المجلس لم يسمعوا الأمة والعالم كله ذلك الصوت المحبوب صوت المطالبة بأعز ما تريد البلاد ألا وهو الاستقلال». ثم قال: «إنكم يا حضرات الأعضاء طلبتم هذا الطلب الغالي مرتين، وحسبتم أن الإشارة تكفي، وكأنكم نسيتم أن الإلحاح في الحق ليس بعيبٍ، وأن الإشارة مع المتعمد النسيان هي دون القليل، فهل فاتكم أن مطالبتكم بالجلاء مما يقوي العقيدة الوطنية في نفوس الخاصة والعامة والناشئة بنوع خاص، وأنكم إذا لم تبلغوا إلا هذه الغاية لكفاكم شرفًا وأجرًا». ثم ضرب الأمثال بما كان من المجالس الشورية في البلاد الصغيرة من التمسك بحقوق شعوبها في وجه السلطة الغاشمة.

وانقضت سنة (١٩٠٥) والفتور مخيم على المجلس، وبخاصة إذا كان المقام متعلقًا بأمر تود الحكومة تنفيذه.

ولما وقعت دنشواي في (يونية سنة ١٩٠٦م) طالب الفقيد المجلس بأن يرفع صوته بالاحتجاج على الفظائع التي ارتكبتها الحكومة في هذه الحادثة؛ ولكن ذهب نداؤه عبثًا، فكان هذا مظهرًا لروح الاستكانة التي شاعت بين جوانب المجلس.